2021/08/31

التقرير الصحفى اليومى

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	الدكتورة كفاح الجمعاني تستقيل من منصب نائب رئيس الأردنية للكليات العلمية	موقع عمون	
.2	الحسين التقنية توقع مذكرة تفاهم لإطلاق معهد تطوير الصناعات التعدينية العربية	7	الدستور
.3	مناقشة رسالة ماجستير في الإسراء بتخصص القانون	7	الدستور
.4	نحو بيئة سلمية للتعليم في ظل جائحة كورونا *أ.د عبد الرزاق الدليمي	14	الدستور
.5	"الحسين التقنية" توقع مذكرة لإطلاق معهد تطوير الصناعات التعدينية	2	الغد
.6	التخصصات في الجامعات وبلبلة الإشباع والركود *د. إبراهيم بدران	6	الغد
.7	العدالة في سياسة القبول الموحد *محمود خطاطبة	10	الغد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

الدكتورة كفاح الجمعاني تستقيل من منصب نائب رئيس الأردنية للكليات العلمية

AM 09:48 30-08-2021

عمون - قدمت نائب رئيس الجامعة الأردنية لشؤون الكليات العلمية الأستاذة الدكتورة كفاح الجمعاني استقالتها من منصبها مع استمرارها بالعمل في الجامعة.

وقالت الدكتورة الجمعاني في استقالتها الموجهة لرئيس مجلس أمناء الجامعة الأردنية عدنان بدران بواسطة رئيس الجامعة الدكتور نذير عبيدات إنه قد تم رفع تشكيلات أكاديمية في الجامعة باستثناء موقع نائب الرئيس لشؤون الكليات العلمية.

وتساءلت "هل أصبحت معايير الكفاءة هي الخيار الأخير في إدارة الجامعات؟ وهل أمست هذه المواقع جوائز ترضية تبنى عليها الخيارات العامة للادارة وبما يشكل انتكاساً للمعايير الصحيحة في الاختيار".

وبينت أن عبيدات أبلغها باضطراره لعدم التنسيب باسمها من ضمن التشكيلات الأكاديمية التي رفعها لمجلس الأمناء.

.1

الحسين التقنية توقع مذكرة تفاهم لإطلاق معهـد تطويـر الصناعـات التعدينيـة العربيـة

عمان - وقعت جامعة الحسين التقنية، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، امس الاثنين، مذكرة تفاهم مع شركة البحث والتطوير التعديني، إحدى الشركات التابعة للشركة العربية للتعدين، بهدف تفعيل التعاون المشترك لإطلاق معهد تطوير الصناعات التعدينية العربية.

ووقع المذكرة عن الجامعة رئيسها الأستاذ الدكتور إسماعيل الحنطي وعن الشركة رئيس مجلس الإدارة محمد رضا سلطان، بحضور أعضاء مجلس إدارة الشركة وعميد كلية الهندسة التكنولوجية في الجامعة. وتنص المذكرة التي تم توقيعها في مقر إدارة الشركة في عمان على تطوير وتقديم برامج تقنية متعددة المستويات لتأهيل وتدريب الكوادر بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المجالات المرتبطة بالصناعات التعدينية في الدول العربية، وكذلك تطوير مركز للتميز متخصص في تقديم الاستشارات والدراسات الفنية وتنفيذ الأبحاث العلمية التطبيقية وتأهيل مختبرات فحص متخصصة ومعتمدة.

وتتضمّن المذكرة قيام جامعة الحسين التقنية بإدارة وتنظيم الشؤون العملية والتعليمية والتدريبية في المعهد وتطوير البرامج والمناهج الدراسية والتدريبية والإشراف الفني والإداري على عمليات ومرافق المعهد التي ستوفرها الشركة من قاعات تدريسية ومختبرات ومكاتب.

وستوفّر الشركة بحسب المذكرة فرص تدريب عملي ميداني للمتدربين بما يضمن حصولهم على المعرفة العلمية وتطبيقها بما يؤهلهم لسوق العمل.

من جهته، ثمن الدكتور الحنطي دور الشركة وتعاونها مع الجامعة لتطوير المعهد وفتح فرص التدريب التي ستسهم بخلق فرص عمل جديدة للشباب الأردني والعربي.

وأكد أن جامعة الحسين التقنية تأسست لخدمة الشباب الأردنى لرفدهم بأحدث التكنولوجيا وتأهيلهم لدخول أسواق العمل الإقليمية والعالمية بكفاءة، وتعتبر الجامعة القطاع الخاص شريكا أساسيا لتطوير منظومة التعليم التقني والتدريب العملي في الأردن.

وفي ذات السياق، أعرب سلطان عن فخره واعتزازه بالدور الذي تلعبه جامعة الحسين التقنية في مجال ترسيخ وتطبيق مفهوم التعليم التقني والتطبيقي في مختلف التخصصات العلمية والهندسية، وهي من الجامعات المتميزة على مستوى المنطقة العربية في مجال التعليم التقني والتطبيقي ضمن أفضل المواصفات والمعايير العالمية.

وأكد أن توقيع المذكرة جاء نتيجة لتلاقي أهدافهم المشتركة والرامية الى تنمية وتطوير التعليم التقني والتطبيقي في مختلف الاختصاصات، بما في ذلك الاختصاصات المتعلقة بالعلوم الجيولوجية وهندسة التعدين والاختصاصات ذات العلاقة.

وتعتبر شركة البحث والتطوير التعديني والتي تأسست عام 2017 شركة عربية مشتركة تعنى بتقديم الخدمات التدريبية والاستشارية وتحديد احتياجات المنطقة العربية من الدورات التدريبية المتخصصة والدراسات الاستشارية المطلوبة ذات العلاقة بقطاع التعدين والصناعات المرتبطة به، وتتميز الشركة بتعاونها وتحالفها مع مراكز الأبحاث والمعاهد العالمية المتخصصة في تلك المجالات.

وتعد جامعة الحسين التقنية احدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، وأحدث جامعة تقنية في الأردن، تأسست لتقديم تعليم تقني يركز على التطبيق العملي، وتمنح درجة البكالوريوس والدرجة التقنية المتوسطة في تخصصات الهندسة وعلم الحاسوب وتتخذ من مجمع الملك الحسين للأعمال - عمان، مركزا لها. **(بترا)**

.2

مناقشة رسالة ماجستير في «الإسراء» بتخصص القانون

عمان @AddustourNews

نوقشت رسالة ماجستير في كلية الحقوق بجامعة الاسـراء بتخصص القانون مقدمة من الطالب عثمان الدليمي بعنوان «رقابة محكمة التمييز على تفسير القانون الأجنبي وتطبيقه وفقاً للقانون الأردنـي والقانون العـراقي». وتكونت لجنة المناقشة من الدكتور محمد القهيوي مشرفاً ورئيساً، والدكتور علي الزعبي مناقشاً داخلياً والدكتور محمد الزواهرة مناقشاً خارجياً (جامعة الزرقاء الأهلية)، علماً بأن لجنة المناقشة أجازت الرسالة المقدمة بنجاح .

.3

نحو بيئة سليمة للتعليم في ظل جائحة كورونا

أ.د. عبد الرزاق الدليمي
abedd2005@gmail.com
AddustourA@

تشكل جائحة كورونا تحدياً خطيراً لاستمرار التعليم ومستقبله، وللتخفيف من هذا التحدي والصمود في وجه الأزمات المستقبلية التي تبدو أنها كثيرة، يمكن الاسترشاد بما يلي:

أولاً: تنفيذ برامج استعادة التعلم. يجب على الحكومات إجراء تقييمات في الوقت المناسب لتحديد مستويات الطلاب واحتياجاتهم المطلوبة للحاق بأقرانهم عبر برامج الدروس الخصوصية التي تبلغ مدتها 12 أسبوعاً يمكن أن تساعد الطلاب على تحقيق نوع التقدم المتوقع من ثلاثة إلى خمسة أشهر من الدراسة العادية، وقد طُبِّقت في إيطاليا، وأعطي الطلاب ثلاث ساعات من التدريس عبر الإنترنت أسبوعيًا عبر جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي أو هاتف ذكي وزاد مستوى آدائهم بنسبة 4.7 %.

ثانياً: حماية ميزانية التعليم. نظرًا للضغوط المالية الكبيرة التي تعرضت لها الاقتصادات خلال الوباء، فقد واجهت عديد من البلدان تخفيضات في الميزانية الحكومية يمكن أن تعرض للخطر المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة من حيث الوصول إلى التعليم وتحسين نتائج التعلم. لضمان الانتعاش المرن، من الضروري حماية ميزانية التعليم ودعم المدارس التي تحتاج إلى تمويل أكبر لاسيما التي تقدم التعليم عن بعد، والتي تخدم السكان الذين يعانون من الفقر، وقد يلزم توفير المنح الدراسية لتشجيع الطلاب على البقاء في المدرسة، ومع ذلك، فإن برامج التعافي من التعلم لن تكون مجدية بدون دعم مالي مناسب في ظل وجود تخفيضات في الميزانية، ستتمكن العائلات الثرية من الاستمرار في تمويل التعزيزات التعليمية مثل الدروس الخصوصية؛ ومع ذلك، فإن الأسر ذات الدخل المنخفض لن تتمكن بسهولة من سد هذه الفجوة. على سبيل المثال، أعلنت المملكة المتحدة عن صندوق تعويض التلاميذ بقيمة مليار جنيه إسترليني يحتوي على جزء مخصص للدروس الخصوصية وبرنامج التدريس الوطني بميزانية قدرها 76 مليون جنيه إسترليني، حيث هناك حاجة إلى مخصصات كبيرة في الميزانية واتخاذ مزيد من الإجراءات للعودة إلى مستويات التعلم السابقة.

اتخذت دول كثيرة خطوات لحماية ودعم الإنفاق على التعليم في عام 2021 وتوفير الوسائل التعليمية والمعدات، وزيادة الدعم والحماية الاجتماعية للمعلمين والأكاديميين من خلال زيادة الرواتب، وتنفيذ تحويل جديد إلى الإدارات المحلية لتوفير تدابير السلامة وغيرها التي تهدف إلى مكافحة COVID-19. وتعمل الدول على مراقبة مستويات التمويل للتعليم لضمان استخدام الأموال بكفاءة وتوافر الموارد لدعم عمليات تعافي التعليم، خاصة للطلاب الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ثالثاً: الاستعداد للصدمات المستقبلية من خلال إعادة بناء أو ترميم المنظومة التعليمية بشكل أفضل، كي نتعافى من الوباء، وأن نستفيد من هذه التجربة لنصبح أكثر استعدادًا للأزمات المستقبلية، وتحتاج البلدان إلى بناء قدرتها وتوفير نماذج مختلطة من التعليم في المستقبل، والحرص على أن تكون المدارس أكثر استعدادًا للتغيير بسلاسة بين التعلم وجهًا لوجه والتعلم عن بُعد حسب الحاجة، وهذا سيحمي الطلاب ليس فقط أثناء الأوبئة المستقبلية، بل وأثناء الصدمات الأخرى التي قد تتسبب في إغلاق المدارس، مثل الكوارث الطبيعية أو الأحداث الأخرى كما أنه سيخلق فرصًا لإعتماد مزيد من المناهج الفردية للتعليم والتعلم، كما من الضروري تطوير مناهج مرنة يمكن تدريسها شخصيًا أو عبر الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك، يحتاج المعلمون إلى أن يكونوا مجهزين بشكل أفضل لإدارة مجموعة واسعة من أجهزة تكنولوجيا المعلومات في حالة إغلاق المدارس في المستقبل، ومفيد جداً تنظيم دورات تدريبية قصيرة لتحسين مهاراتهم الرقمية، وربما تكون جائحة كورونا فرصة لإعادة بناء أنظمة التعليم وجعلها قادرة على الصمود في ذات الوقت، من المهم بناء نظام تعليمي مستقبلي يمكنه الاستفادة بشكل أفضل من نماذج التعلم المدمج للوصول إلى جميع المتعلمين في مستواهم ولتوفير مناهج فردية أكثر في التدريس.

.4

"الحسين التقنية" توقع مذكرة لإطلاق معهد تطوير الصناعات التعدينية

عمان - وقعت جامعة الحسين التقنية، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، امس الاثنين، مذكرة تفاهم مع شركة البحث والتطوير التعديني، إحدى الشركات التابعة للشركة العربية للتعدين، بهدف تفعيل التعاون المشترك لإطلاق معهد تطوير الصناعات التعدينية العربية.

ووقع المذكرة عن الجامعة رئيسها الأستاذ الدكتور إسماعيل الحنطي وعن الشركة رئيس مجلس الإدارة محمد رضا سلطان، بحضور أعضاء مجلس إدارة الشركة وعميد كلية الهندسة التكنولوجية في الجامعة.

وتنص المذكرة التي تم توقيعها في مقر إدارة الشركة في عمان على تطوير وتقديم برامج تقنية متعددة المستويات لتأهيل وتدريب الكوادر بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المجالات المرتبطة بالصناعات التعدينية في الدول العربية، وكذلك تطوير مركز للتميز متخصص في تقديم الاستشارات والدراسات الفنية وتنفيذ الأبحاث العلمية التطبيقية وتأهيل مختبرات فحص متخصصة ومعتمدة.

وتتضمّن المذكرة قيام جامعة الحسين التقنية بإدارة وتنظيم الشؤون العملية والتعليمية والتدريبية في المعهد وتطوير البرامج والمناهج الدراسية والتدريبية والإشراف الفني والإداري على عمليات ومرافق المعهد التي ستوفرها الشركة من قاعات تدريسية ومختبرات ومكاتب.

وستوفّر الشركة بحسب المذكرة فرص تدريب عملي ميداني للمتدربين بما يضمن حصولهم على المعرفة العلمية وتطبيقها بما يؤهلهم لسوق العمل.

من جهته، ثمن الدكتور الحنطي دور الشركة وتعاونها مع الجامعة لتطوير المعهد وفتح فرص التدريب التي ستسهم بخلق فرص عمل جديدة للشباب الأردني والعربي.

وأكد أن جامعة الحسين التقنية تأسست لخدمة الشباب الأردني لرفدهم بأحدث التكنولوجيا وتأهيلهم لدخول أسواق العمل الإقليمية والعالمية بكفاءة، وتعتبر الجامعة القطاع الخاص شريكا أساسيا لتطوير منظومة التعليم التقني والتدريب العملي في الأردن.

وفي ذات السياق، أعرب سلطان عن فخره واعتزازه بالدور الذي تلعبه جامعة الحسين التقنية في مجال ترسيخ وتطبيق مفهوم التعليم التقني والتطبيقي في مختلف التخصصات العلمية والهندسية، وهي من الجامعات المتميزة على مستوى المنطقة العربية في مجال التعليم التقني والتطبيقي ضمن أفضل المواصفات والمعايير العالمية.

وأكد أن توقيع المذكرة جاء نتيجة لتلاقي أهدافهم المشتركة والرامية الى تنمية وتطوير التعليم التقني والتطبيقي في مختلف الاختصاصات، بما في ذلك الاختصاصات المتعلقة بالعلوم الجيولوجية وهندسة التعدين والاختصاصات ذات العلاقة.

وتعتبر شركة البحث والتطوير التعديني والتي تأسست العام 2017 شركة عربية مشتركة تعنى بتقديم الخدمات التدريبية والاستشارية وتحديد احتياجات المنطقة العربية من الدورات التدريبية المتخصصة والدراسات الاستشارية المطلوبة ذات العلاقة بقطاع التعدين والصناعات المرتبطة به، وتتميز الشركة بتعاونها وتحالفها مع مراكز الأبحاث والمعاهد العالمية المتخصصة في تلك المجالات.

وتعد جامعة الحسين التقنية احدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، وأحدث جامعة تقنية في الأردن، تأسست لتقديم تعليم تقني يركز على التطبيق العملي، وتمنح درجة البكالوريوس والدرجة التقنية المتوسطة في تخصصات الهندسة وعلم الحاسوب وتتخذ من مجمع الملك الحسين للأعمال –عمان، مركزا لها- (بترا)

.5

التخصصات في الجامعات وبلبلة الإشباع والركود

د. ابراهيم بدران

ظهرت نتائج الثانوية العامة (التوجيهي) بنسب نجاح جيدة. ومن هنا كان الإقبال على الالتحاق بالجامعات بأعداد كبيرة بلغت 65 الفا، وهو أمر طبيعي. فالتعليم حق لكل مواطن من الطفولة وحتى الشيخوخة. وفي نفس الوقت أصدر ديوان الخدمة المدنية قوائم بالتخصصات "الراكدة" و"المشبعة" و"غير المطلوبة" حسب تسمية الديوان. واشتدت دعوة الطلبة للالتحاق بالتخصصات التطبيقية والمهنية والتكنولوجية. كل هذا في ظل بطالة مرتفعة تبلغ نسبتها 24.2 ٪ للذكور و28.5 ٪ للإناث للفئة بين 20 - 24 سنة وتصل بالمعدل العام الى 25.7٪ (5 اضعاف المعدل العالمي). وبطالة للخريجين الجامعيين الذكور بنسبة 29٪ ولإناث 48٪ ومعدل نمو اقتصادي متواضع يبلغ 1.8 ٪ وتزايد سكاني كبير، اذ تجاوز عدد السكان 11 مليون نسمة.

أما البطالة بين المتعلمين فتبلغ 27.8٪ للجامعيين و51 ٪ بين حملة الثانوية فأعلى. وفي نفس الوقت هناك أكثر من 423 الف طلب توظيف لدى ديوان الخدمة المدنية تخالج الى 8 سنوات لتوظيف مقدميها حسب تقرير الديوان.

ان التركيز المتكرر على تخصصات مؤقتة وتخصصات مشبعة وأخرى راكدة هو في الواقع هروب من "المشكلة" الحقيقية التي نعيشها والمتمثلة في علامة سوق العمل بسبب الاعتماد على الاستيراد بدل الانتاج، وغياب البنية الصناعية التكنولوجية الحديثة للاقتصاد الوطني، وتباطؤ الجامعات في التغيير والتطوير حسب متطلبات المرحلة العلمية والتكنولوجية التي فرضتها الثورات الصناعية والتي جعلت التصنيع العمود الفقري لأي تقدم.

ان الاشكال الذي يواجهه مجتمعنا ليس في التخصصات ذاتها وانما في جانبين آخرين: الأول عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل جديدة تتناسب مع قوى العمل المستجدة. والثاني تلكؤ المؤسسة التعليمية في إعداد وبناء شخصية الطالب، وتمكينه من مهارات ومعارف العصر مهما كان التخصص. فالمهارات أصبحت مطلوبة قبل الشهادات.

لقد آن الأوان ان تتجه كل من الحكومة والجامعات بالتعاون مع القطاعات الأخرى الى تغيير المفاهيم ومناهج العمل. فالطالب الجامعي في الأحوال الطبيعية يدرس تخصصا معينا لأنه يميل الى ذلك التخصص، ويمكن ان يبدع فيه وهذا حق له، وليس من المفيد ان يدرس الطلبة موضوعات لا يريدونها لأن فرص التميز والإبداع ستكون ضئيلة. كما انه ليس بالضرورة الشعبية ان يعمل الخريج في نفس تخصصه، وانما يمكن أن يعمل حسب قدراته ومهاراته واهتمامه في مجالات أخرى.

وهنا تكون مسؤولية الجامعة والمعهد وضع البرامج اللازمة لتأهيل الطالب وظيفة جاهزة من ديوان الخدمة المدنية أو غيره. وبالتالي يجب النظر إلى التخصص الذي يختاره الطالب في الجامعة لتحقيق رغبته وتطلعاته باعتبار أنه مسار أو رحلة معرفية وسلوكية ومهاراتية لبناء العقلية العلمية، والتمكن الذهني والنفسي من حل المشكلات، تمهيداً للانطلاق الى الحياة العملية.

وتدل الاحصاءات الدولية على ان 41٪ من خريجي الجامعات في الولايات المتحدة يعملون في وظائف لا تحتاج الى درجة جامعية، او يعملون بوظائف اقل من مستواهم الجامعي، بينما نجد في بريطانيا ان 50٪ من الخريجين لا يعملون في تخصصاتهم ومعظم الدول على نفس الشاكلة.

إن اقتصادنا الوطني بوضعه الحالي المفرط في الاستيراد، وضآلة المشاريع التي يضمها لا يستطيع توفير أكثر من 25 - 30 ألف فرصة عمل سنويا في الوقت الذي يحتاج الأردن سنوياً الى 100 الف فرصة عمل جديدة.

كما أن استيراد السلع والخدمات يعني إضاعة فرص عمل في البلاد. وكل استيراد بقيمة 35 - 50 الف دولار يعادل فرصة عمل أو وظيفة. ونحن نتعدى مستورداتنا السنوية 20 مليار دولار يمكن انتاج 35٪ منها. ولا سبيل للتغيير الا بالمشاريع الانتاجية الجديدة وتوجيه الاستثمارات بهذا الاتجاه.

ان الذي خفض البطالة في مصر الى 7.4٪ العام 2021 بعد ان كان معدلها على مدى العشرين سنة الماضية 10.75٪ هو استعادة التصنيع والمشاريع الكبرى التي تقوم بها الدولة بقيادة القطاع العام، ولم تتوقف الجامعات المصرية تخصصاتها المسماة عندنا راكدة أو مشبعة.

ان التعليم المهني التكنولوجي بمستوياته المختلفة يتطلب اقتصاداً صناعياً انتاجياً. ومن هنا فإن تحول الطلبة من التعليم الجامعي الى التعليم التكنولوجي، والوقوف عند هذه النقطة دون انشاء المشاريع، لن يحل المشكلة لأن البطالة ستستمر في التفاقم، ولكن سيكون رعاياها من خريجي الكليات المهنية.

ومن جانب آخر فإن تجميع الخريجين في تخصصات محدودة لا تتجاوز 40 أو 50 تخصص حسب قوائم ديوان الخدمة المدنية سيؤدي الى اختناق تلك التخصصات خلال 4 الى 6 سنوات لتصبح مشبعة وراكدة. هنا اضافة الى ان جزءا كبيرا من الخريجين سيكون تخصصهم لا يتفق مع رغباتهم ومواهبهم وقدراتهم بكل السلبيات التي ترافق ذلك.

ان الأزمة التي نحن بصددها ليست مجرد ازمة تخصصات، أو ازمة طلبة، إنها ازمة اقتصادية اجتماعية تعليمية بامتياز. والطريق للحل يتطلب تناول الجوانب المختلفة للأزمة. وهنا لا بد من تبيان عدد من المسائل الجوهرية ينبغي ان تكون مرتكزاً لبرنامج وطني شامل أولا: ان الاقتصاد غير الصناعي بالضرورة غير قادر على توليد فرص عمل إلا بشكل ضئيل مهما كانت التخصصات الجامعية. الامر الذي يستلزم التحول نحو الاقتصاد الصناعي التكنولوجي الحديث. ثانيا: يجب ان ينتهي انسحاب القطاع الرسمي من الميدان الاقتصادي والاكتفاء بإلقاء الموضوع على القطاع الخاص والحديث عن المستثمرين والاستثمار دون مشاركة فعلية ثم انه لا بديل للمؤسسات الرسمية من الدخول في مشاريع جديدة بالشراكة مع المجتمع وفي القطاع الخاص ولو لفترة زمنية محدودة ربما 15 أو 20 سنة ريثما ينطلق الاقتصاد الوطني باتجاه النمو الاسرع.

ثالثا: العمل على رفع المستوى التكنولوجي للقطاعات المختلفة من زراعة الى سياحة الى نقل الى خدمات اخرى، لتكون مقبولة للشباب والشابات حتى لو كانوا جامعيين. وترى امثلة ذلك في جميع الدول الصناعية، وكما هي لدينا في المطاعم الحديثة وسيارات التطبيقات الذكية وغيرها. ويتطلب ذلك تكثيف مجموعات من المهندسين والاكاديميين والعاملين في القطاع بالدخول في التفاصيل التكنولوجية ووضع الخطط اللازمة للتطوير.

رابعا: تقليص الفوارق في الرواتب والدرجات بين خريجي الكليات التكنولوجية المهنية وبين خريجي الجامعات حيث نجد ان هذه الفوارق في الدول الصناعية ضئيلة.

خامسا: ان تغير الجامعات من نمطيتها الاكاديمية التقليدية باتجاهات ثلاثة: تبدأ بالتركيز على المهارات بأنواعها الرقمية والحياتية واللغوية والتخصصية والثقافية ولجميع التخصصات دون استثناء، وان تتوسع في تداخل او ازدواج التخصصات، والتخصصات الجديدة، وتنقل الى التخصصات المزدوج.

سادسا: ان تصبح "الريادية وادارة المشاريع" مادة الزامية في جميع التخصصات ويدرسها خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة الجامعية.

وأخيرا، فإن بطالة الخريجين لدينا تغطي الجزء الأكبر من التخصصات بما فيها الهندسة والطب والانسانيات الأخرى. ان فرص العمل لا تعتمد على ماذا درس الطالب ولكن تعتمد على ماذا يعرف وما هي المهارات التي لديه وفي أي اقتصاد سوف ينخرط. وبالتالي فإن تصنيف التخصصات حسب فرص التوظيف لدى ديوان الخدمة المدنية فيه ابتعاد عن جوهر المشكلة، إضافة إلى الجهود عن متطلبات التعليم للقرن الحادي والعشرين وعما يفرضه المستقبل من تأهيل الخريج للتميز والإبداع.

طلاب في احدى الجامعات الرسمية -(أرشيفية)

.6

العدالة في سياسة القبول الموحد

محمود خطاطبة
mahmoud.khatatbeh@alghad.jo

رغم أن العالم دخل في العشرينية الثانية من القرن الواحد والعشرين، والأردن من ضمنه يحتفل بالذكرى المئوية الأولى لتأسيسه، إلا أنه ما يزال المواطن يشعر بالغبن وغياب العدالة، جراء عملية القبول الموحد في الجامعات الرسمية، التي انتهت قبل أيام.

لقد آن الأوان لإعادة النظر بسياسة الاستثناءات التي تتضمنها قوائم القبول الموحد، وإجراء عمليات تغيير جذري على هذه السياسة، التي يجب أن تتجاوز نسبة العدالة فيها الـ95 بالمائة.. فمن السمات الرئيسة لتلك السياسية، أنها تتسبب بعدة ظواهر، سلبية، تؤثر على سمعة التعليم الأردني.

وحتى لا تُفهم هذه الكلمات بشكل خاطئ، من قبيل أن هناك اعتراضًا على الاستثناءات التي تتضمنها المكرمات الملكية، لأبناء القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي، والأجهزة الأمنية، والمعلمين، والمخيمات، والمدارس الأقل حظًا، فإنني أوضح أن ذلك ليس القصد، فهذه الشريحة، قدمت للوطن الغالي والنفيس، في سبيل نهضته وتطوره وازدهاره، فمن الجُبن والحسد والحقد عدم إنصاف أصحابها، حتى لو بعد مماتهم أو استشهادهم.

لكن يتوجب تشذيب سياسة «الاستثناءات» أو إخراجها بطريقة أكثر عدالة وإنصافًا.

إن «الاستثناءات» في قوائم القبول الموحد، ما تزال حتى يومنا هذا تتسبب بغصة في القلب، وشعور بظلم، فالأصل والأصح والأكثر عدالة، أن يتم قبول كل الطلبة الأردنيين، ضمن قائمة موحدة (التنافس)، تعتمد معيار المعدل الذي حصل عليه الطالب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي)، فقط، مع ضرورة النظر، إلى قضايا أخرى مرتبطة بمكان السكن أو الجغرافيا، لكن بطريقة أخرى، غير تلك المنظورة الآن.

بعد هذه الخطوة، أي قبول الطلبة ضمن ذلك المعيار، تأتي عملية «الاستثناءات»، فكل جهة، سواء كانت مؤسسة الجيش أو وزارة التربية والتعليم أو القائمين على المخيمات، يقع على عاتقها اختيار نسبة الطلبة الذين ستشملهم المكرمة الملكية، حيث إنه ومن خلال هذه الطريقة يكون قد تم إنصاف الجميع، فمن ناحية لا يشعر الطالب وذووه بغبن أو ظلم وقع عليهم، فقد حصل على مقعده الجامعي بناء على معيار المعدل (التنافس)، ومن ناحية أخرى فإن الطالب الآخر يضمن مقعدا جامعيا، وفي الوقت نفسه، تشمله إحدى المكرمات الملكية، أو أي استثناءات أخرى.

الفائدة المرجوة من هذه الخطوة، هو حصول الطالب على حقه التعليمي بطريقة أكثر عدالة وإنصافًا، إذ يُصبح على يقين تام بأن ما حصل عليه من مقعد جامعي، جاء نتيجة العدالة التنافسية، التي تعتمد معيار المعدل في الثانوية العامة، وليست معايير أخرى، قد تتسبب بنوع من عدم الانتماء والولاء للوطن، فتلك معايير تلفظها الإنسانية والعدالة.

وفيما يتعلق بأولئك الذين يقطنون في مناطق نائية، سواء أكانت في قرى بمحافظات الأطراف أو بوادٍ، فأمرهم سهل، نوعًا ما، إذ يتم تحديد نسبة معينة في كل منطقة أو محافظة، تتناسب وحجم السكان، وكذلك التنمية فيها، وتأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار، الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.. فمن أولى أولويات العدالة النظر إلى هذه المعايير، عند وضع «الاستثناءات».

ثم يجب أن تأخذ «الاستثناءات» بعين الاعتبار الكثافة السكانية في كل محافظة من محافظات المملكة، فليس من العدل أن يتم هضم حقوق طلبة لمجرد أنهم يقطنون في العاصمة أو محافظات متقدمة على أخرى، اقتصاديًا وتنمويًا.. لكن وفي الوقت نفسه يتوجب أن تكون تلك الاستثناءات غير مبالغ بها، ناهيك عن ضرورة اعتمادها على النسبة والتناسب.

فعلى سبيل المثال، ليس من العدل أن يتم تخصيص مقعد طب واحد كبعثة للعاصمة، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 4.5 مليون نسمة، للحاصل على الأول في امتحان «التوجيهي»، وبالمقابل يحصل أيضًا الأول في محافظة ما، لا يتجاوز عدد قاطنيها 165 ألف نسمة، على مقعد طب كبعثة!.

عدلًا، أن يحصل الأول على كل محافظة على مقعد طب كبعثة، لكن ليس عدلًا، عندما تكون الفجوة بسكان محافظات المملكة كبيرة، فلماذا لا تكون هناك بعثة مثلًا لكل 500 ألف نسمة، وبذلك نضمن العدالة على أقل تقدير.

@m_khatatbeh

.7